

بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

تقرير الأمين العام

أولاً - المقدمة وأولويات البعثة

1 - يُعَدُّ هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 1244 (1999)، الذي أنشأ المجلس بموجبه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وطلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقارير على فترات منتظمة عن تنفيذ ولايتها. ويغطي هذا التقرير أنشطة البعثة والتطورات المتعلقة بها في الفترة من 16 أيلول/سبتمبر 2024 إلى 15 آذار/مارس 2025.

2 - وما زالت أولويات البعثة هي تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو والمنطقة. وتواصل البعثة، في إطار سعيها إلى تحقيق أهدافها تعاونها البناء مع بريشتينا وبلغراد، وجميع الطوائف في كوسوفو والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. وما زالت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة الأمن الدولية في كوسوفو (قوة كوسوفو) تضطلعان بدورهما ضمن الإطار الذي نصّ عليه القرار 1244 (1999). وتحافظ بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو على تواجدها انسجاماً مع بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2008 (S/PRST/2008/44) وتقرير الأمين العام المؤرخ 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2008 (S/2008/692). وتعمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها عن كثب مع البعثة.

ثانياً - التطورات السياسية الرئيسية، بما فيها مستجدات الحوار الذي يتولى الاتحاد الأوروبي تسييره

3 - على مدى الأشهر الستة الماضية، هيمن الخطاب العام المشحون على المشهد السياسي في كوسوفو، لا سيما قبل الانتخابات التشريعية في 9 شباط/فبراير. وحقق الحوار الذي يتولى الاتحاد الأوروبي تسييره بعض التقدم في النهوض بتنفيذ الاتفاقات بين بلغراد وبريشتينا، بما في ذلك إنشاء اللجنة المشتركة المعنية بالأشخاص المفقودين. ومع ذلك، لم تنفذ بعد المجالات الرئيسية المسطرة في اتفاق 2023 بشأن



مسار تطبيع العلاقات وملحقه التنفيذي، بما في ذلك انعدام التقدم نحو إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية، على الرغم من الضغوط الدبلوماسية التي مورست من جانب شركاء كوسوفو الدوليين. ومكنت حكومة كوسوفو السكان من تقديم وثائق الحالة المدنية الصادرة عن المؤسسات التي تديرها صربيا لتسجيل أحداث الحياة لدى سلطات كوسوفو المعنية. وأدى الهجوم الذي استهدف البنية التحتية المدنية الأساسية في شمال كوسوفو في 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى تبادل الاتهامات بين بلغراد وبريشينا وإلى إثارة التوترات. وأدت عمليات الإغلاق الإضافية من قبل سلطات كوسوفو للمؤسسات التي تديرها صربيا في كوسوفو إلى تفاقم العلاقات بين صرب كوسوفو وحكومة كوسوفو وهددت سبل عيش الفئات الأكثر ضعفاً.

4 - وبعد فترة مطولة من الجمود في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، وافقت بلغراد وبريشينا على اختصاصات اللجنة المشتركة المعنية بالأشخاص المفقودين في اجتماع عُقد في بروكسل في 17 كانون الأول/ديسمبر. وستشرف اللجنة المشتركة على تنفيذ الإعلان بشأن الأشخاص المفقودين الذي وقعه رئيس صربيا، ألكسندر فوتشيتش، ورئيس وزراء كوسوفو، ألين كورتي، في أيار/مايو 2023، ومن المتوقع أن تدعم الفريق العامل الحالي المعني بالأشخاص المفقودين الذي ترأسه اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

5 - وكان من المقرر أن يُعقد الاجتماع الأول للجنة المشتركة المعنية بالأشخاص المفقودين في 15 كانون الثاني/يناير في بروكسل، ولكنه لم يُعقد. وأشار مدير مكتب الحكومة الصربية لشؤون كوسوفو وميتوهيا، بيتر بينكوفيتش، الذي حضر الاجتماع في بروكسل، إلى أن إغلاق بريشينا للمؤسسات التي تديرها صربيا في كوسوفو في اليوم نفسه قد أظهر أن السيد كورتي لا يريد الحوار، بل العنف والمواجهة المباشرة مع صرب كوسوفو. وفي وقت لاحق، اتهم رئيس اللجنة الحكومية لشؤون المفقودين في كوسوفو، أندرين هوتي، بلغراد بعدم رغبتها في التعاون في مسألة المفقودين.

6 - وفي إطار التحضير للانتخابات التشريعية في 9 شباط/فبراير، اعتمدت اللجنة المركزية للانتخابات في كوسوفو 28 من الكيانات السياسية ضمت 1 280 مرشحا. واعترض حزب فيتيفندوسي على اعتماد حزب القائمة الصربية لكوسوفو وميتوهيا (حزب القائمة الصربية)، زاعماً أن الحزب يضم أفراداً "ارتكبوا أو يرتكبون أعمالاً إرهابية ضد كوسوفو". وتقدم حزب القائمة الصربية بشكوى إلى الفريق المعني بالشكاوى والطعون الانتخابية، الذي أمر اللجنة المركزية للانتخابات بالمضي قدماً في التسجيل. وبعد ذلك، تقدم حزب فيتيفندوسي باستئناف لدى المحكمة العليا، التي أكدت أمر الفريق باعتماد حزب القائمة الصربية.

7 - وبدأت الحملة الرسمية للانتخابات التشريعية في كوسوفو في 11 كانون الثاني/يناير، واتسمت بالخطاب الحاد النبرة من جميع الأطراف. وتلقى الفريق المعني بالشكاوى والطعون الانتخابية أكثر من 450 شكوى بشأن انتهاكات مزعومة مختلفة للعملية الانتخابية، منها 204 شكوى تتعلق بـ "التحريض على الكراهية"، مما أدى إلى فرض غرامات على 15 كياناً سياسياً بلغ مجموعها 655 000 يورو. وزعمت أحزاب من المعارضة تمثل صرب كوسوفو وجود ضغوط على صرب كوسوفو للتصويت لصالح حزب القائمة الصربية. وتقدم حزب الديمقراطية الصربي بشكوى جنائية ضد حزب "من أجل الحرية والعدالة والبقاء" بتهمة شراء الأصوات.

8 - وفي 9 شباط/فبراير، جرت الانتخابات التشريعية بسلام دون وقوع حوادث كبيرة. وأبلغت شرطة كوسوفو عن ست حالات من جرائم التصويت والأفعال الإجرامية البسيطة، أسفرت عن اعتقال سبعة

أشخاص. وتمكّن مغتربو كوسوفو لأول مرة من التصويت شخصيًا خارج كوسوفو، مما كفّل مشاركة أوسع نطاقًا. ومع ذلك، لاحظت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وجود تحديات في تيسير الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة.

9 - وقيّمت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي ومراقبو الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا الانتخابات بأنها كانت سلمية وشاملة للجميع وتنافسية. وأشارت بعثة الاتحاد الأوروبي إلى أن قانون الانتخابات العامة الجديد قد تضمن مستجدات تهدف إلى زيادة ثقة أصحاب المصلحة وتعزيز شفافية العملية الانتخابية وتعزيز الشمول الجنساني بتقديم حوافز مالية للكيانات السياسية التي تفوق نسبة النائبات ضمن أعضائها 30 في المائة. وذكرت بعثة مراقبة الانتخابات أيضًا أنه خلال العملية لوحظت محاولات من الحزب الحاكم لتسييس المؤسسات الرئيسية، لا سيما اللجنة المركزية للانتخابات واللجنة المستقلة لوسائل الإعلام. وسلّطت الضوء كذلك على الشواغل المتصلة بحرية التعبير وحرية الإعلام، مستشهدةً بـ "العديد" من الانتهاكات الإعلامية خلال الحملة الانتخابية التي لم تتخذ اللجنة عقوبات بحق مرئبيها، بعد فقدانها النصاب القانوني قبل ثلاثة أسابيع من الانتخابات.

10 - ولاحظ الوفد المراقب من الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا أن تمثيل المرأة ظل منخفضاً في كوسوفو وأن خطاب الكراهية ضد المرأة على الإنترنت كان له تأثير ضار على مشاركتها وظهورها في هذه الانتخابات. وأشار الوفد كذلك إلى أن قائمة الناخبين القديمة كانت نتيجة عدم دقة السجل المدني، مما أدى إلى انعدام الثقة والخوف من التلاعبات المحتملة.

11 - وفي 15 آذار/مارس، أعلنت اللجنة المركزية للانتخابات النتائج، بعد انتهاء عملية تقديم الشكاوى والطعون. وحصل حزب فيتيفندوسي الحاكم على 41,63 في المائة من الأصوات (48 مقعداً من أصل 120 في الجمعية). وحاز كل من حزب كوسوفو الديمقراطي على 20,95 في المائة (24 مقعداً)، ورابطة كوسوفو الديمقراطية على 18,27 في المائة (20 مقعداً)، وائتلاف التحالف من أجل مستقبل كوسوفو والمبادرة من أجل كوسوفو على 7,06 في المائة (خمسة زاندا ثلاثة مقاعد). وحصل حزب القائمة الصربية على 4,26 في المائة من الأصوات وفاز بـ 9 مقاعد من أصل 10 مقاعد مضمونة لصرب كوسوفو. وتوزعت المقاعد العشرة المضمونة للطوائف الأخرى غير ذات الأغلبية بين طائفة بوسنيي كوسوفو (ثلاثة مقاعد)، وطائفتي أتراك كوسوفو ومصريي كوسوفو (مقعدان لكل منهما)، وطوائف أشكالي كوسوفو وغوراني كوسوفو وغجر كوسوفو (مقعد واحد لكل منها). وشهدت هذه الانتخابات أيضاً حصول النساء على 45 مقعداً في الهيئة التشريعية، مقارنة بما عدده 44 في انتخابات عام 2021 (37,5 في المائة مقارنة بـ 36,6 في المائة)، وهو ما يتجاوز نسبة 30 في المائة من المقاعد المخصصة على أساس التخصيص الجنساني.

12 - وأفيد أن نسبة الإقبال على التصويت بلغت 46,54 في المائة، وهي نسبة أقل بقليل من الانتخابات السابقة التي جرت في شباط/فبراير 2021 (48,78 في المائة).

13 - وفي أعقاب الضغوط الدبلوماسية التي مارستها ألمانيا، أعلنت حكومة كوسوفو في 7 تشرين الأول/أكتوبر أنها سترفع جزئياً القيود المفروضة على البضائع التي تدخل كوسوفو من صربيا، حيث سمحت بعبور تلك البضائع من خط الحدود الإدارية عند نقطة العبور ميرداري/ميردار اعتباراً من اليوم التالي. وأوضح السيد كورتي أن الشاحنات ستخضع "لعمليات تفتيش صارمة" إلى حين الانتهاء من تركيب "ماسحات متطورة". ورحب مكتب الاتحاد الأوروبي في كوسوفو بالقرار، مشيراً إلى أن التجارة الحرة للبضائع عبر غرب

البلقان، بما يتماشى مع قواعد اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، أمر أساسي لعمل السوق الإقليمية المشتركة. وتلقت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في وقت لاحق تقارير تفيد بأن المواد الخام التي كانت تدخل كوسوفو في السابق من جميع نقاط العبور قد أعيد توجيهها إلى معبر ميرداري/ميردار فقط، مما أعاق تدفق المواد الخام وتسبب في تقادم الازدحام الكبير في حركة المرور.

14 - وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر، اعتمدت الأطراف في اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى بتوافق الآراء قراراً بتعديل النظام الداخلي للجنة المشتركة لاتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، مما يسمح لكوسوفو بالمشاركة بشكل مستقل في اجتماعات اللجنة المشتركة في المستقبل باسم "كوسوفو*". تشير العلامة النجمية إلى حاشية تنص على ما يلي: "لا تخل هذه التسمية بالمواقف المتعلقة بالمركز، وهي تتوافق مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1244 وفتوى محكمة العدل الدولية بشأن إعلان استقلال كوسوفو".

15 - وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر، اعتمدت حكومة صربيا مشروع قانون يعلن كوسوفو منطقة حماية اجتماعية خاصة. وينظم مشروع القانون الحق في الحماية الاجتماعية الخاصة من خلال توفير الدعم المالي للعاطلين عن العمل وللذين تجاوزوا سن الخامسة والستين ولم يتأهلوا للحصول على معاش تقاعدي، وكذلك الشروط والولايات القضائية والإجراءات المتصلة بممارسة تلك الحقوق. ويتوخى القانون أيضا إنشاء إدارة خاصة لمحاكمة مرتكبي الأعمال الإجرامية وغير القانونية في كوسوفو. وانتقد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية هذا القرار لانتهاكه التزامات صربيا فيما يتصل بالحوار الذي يتولى الاتحاد الأوروبي تيسيره. وذكرت وزارة خارجية صربيا ردًا على ذلك أن صربيا لا تزال منخرطة بشكل كامل في عملية الحوار وملتزمة بتنفيذ جميع الاتفاقات.

16 - وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر، أدى هجوم باستخدام جهاز متفجر إلى إلحاق أضرار جسيمة بقناة مياه إيبار - لييناتس/إيبير - ليينتس في بلدية زوبين بوتوك. وتوفر القناة مياه الشرب للعديد من البلدات في وسط وشمال كوسوفو وتبرد محطة توليد الكهرباء في أوبليك/أوبليتش، وهي المنتج الرئيسي للكهرباء في كوسوفو بأكملها. وقد صنف مدير شرطة كوسوفو تفجير القناة على أنه "عمل إرهابي". وبعد إجراء تقييمات للأضرار، شرعت حكومة كوسوفو في أعمال الإصلاح لإعادة إمدادات المياه إلى محطة توليد الكهرباء أوبليك/أوبليتش. وفي 1 كانون الأول/ديسمبر، ذكر وزير الاقتصاد أن تدفق المياه إلى كل من محطة توليد الكهرباء ومنطقة ميتروفيتسا قد عاد بالكامل.

17 - ونسب السيد كورتي الهجوم إلى جماعات تابعة لبلغراد، زاعماً أن تدبيره كان محكماً لزعزعة استقرار كوسوفو وتقويض البنية التحتية المدنية الأساسية. وقال السيد فوتشيتش إن بلغراد ليس لديها علم بالحادث وإنما على استعداد لدعم التحقيقات وتقديم المساعدة اللوجستية. ولا تزال التحقيقات التي تجريها سلطات كوسوفو جارية.

18 - وأدان ممثلا الاتحاد الأوروبي والمجموعة الخماسية (ألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة) الهجوم ودعيا إلى إجراء تحقيق مستقل وشامل. كما أدانت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة الهجوم ودعت إلى إجراء تحقيقات شفافة لمحاسبة المسؤولين عنه.

19 - وفي 15 كانون الثاني/يناير، أعلنت حكومة كوسوفو أنها أغلقت 28 مكتباً بلدياً تديرها صربيا وخمس مناطق إدارية وصناديق للتأمين الصحي ومكاتب للبريد ومراكز للرعاية الاجتماعية في بلديات بوسط وجنوب كوسوفو. واعتبرتها "هياكل إجرامية موازية"، وأشارت إلى أن مؤسسات كوسوفو يمكن أن تخدم المجتمعات المتضررة. وقد أدان المسؤولون الصرب العمليات، التي وصفها السيد فوتشيتش بأنها "أعمال إرهابية". وأكد أن بلغراد ملتزمة بمواصلة دفع جميع الاستحقاقات والرواتب لمن تضرروا من موظفي الكيانات المغلقة. وبسبب عمليات الإغلاق، ظل صرب كوسوفو وغيرهم من طوائف المجتمع التي لا تشكل أغلبية يواجهون صعوبات في تلقي الرواتب والمعاشات التقاعدية وإعالة الأطفال ومدفوعات الإعاقاة من قبل صربيا.

20 - ووصف حزب الديمقراطية الصربي في كوسوفو هذه العمليات بأنها "انتهاك لجميع حقوق الإنسان" وانتقد حزب القائمة الصربية لتقاعسه عن حشد حملات الاحتجاج لمقاومة سلسلة الإغلاقات. وفي الوقت نفسه، ادعى رئيس حزب القائمة الصربية أن السيد كورتي كان يتخذ هذه الإجراءات كجزء من حملته الانتخابية. وفي 17 كانون الثاني/يناير، بعث حزب القائمة الصربية برسالة إلى سفارات المجموعة الخماسية في بريشتينا ورؤساء مكتب الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، داعياً فيها المجتمع الدولي إلى العمل بشكل عاجل إلى أن يدعم بقاء طائفة صرب كوسوفو دعماً "واضحاً ولملموساً ومؤثراً".

21 - وأعرب ممثلو المجتمع الدولي، بما في ذلك المجموعة الخماسية والصين، عن القلق بشأن عمليات الإغلاق. وذكر الاتحاد الأوروبي أن وضعية الهياكل التي تدعمها صربيا يجب تسويتها من خلال الحوار الذي يتولى الاتحاد الأوروبي تيسيره، وشدد على ضرورة أن تثبت كوسوفو التزاماتها فيما يتعلق بالحوار وأن تظل مواقفها متسقة في هذا الشأن. وأعربت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة عن القلق إزاء تأثير عمليات الإغلاق تلك على الحياة اليومية للأفراد، وحذرت من أن مثل تلك الإجراءات الانفرادية تهدد باستئصال انعدام الثقة بشكل أكبر بين الطوائف وسلطات كوسوفو.

ثالثاً - شمال كوسوفو

22 - ظل الوضع في شمال كوسوفو متوتراً. وأدت عمليات شرطة كوسوفو التي أسفرت عن مصادرة أسلحة ومعدات وذخائر، إلى جانب إغلاق بعض المؤسسات المتبقية التي تديرها صربيا في شمال كوسوفو، إلى مزيد من التوترات بين طائفة صرب كوسوفو والسلطات.

23 - وأغلقت سلطات كوسوفو المجلس البلدي المؤقت لبلدية سكيندراي/سريبتسا، الواقعة في شمال ميتروفيتسا، الذي تديره صربيا في 16 تشرين الأول/أكتوبر، كما أغلقت ثلاث شركات مرافق عامة صربية في 26 و 27 كانون الأول/ديسمبر 2024، ومكتب إدارة الضرائب الصربية وشركة دوناف للتأمينات الصربية شبه العمومية في 8 كانون الثاني/يناير 2025. وفي 21 شباط/فبراير، قامت سلطات كوسوفو بتفتيش وإغلاق وتشميع مباني مراكز الرعاية الاجتماعية التي تديرها صربيا في شمال ميتروفيتسا، وزفيتجان/زفيتشان، وليبوسافيتش/ليبوسافيك، وزوبين بوتوك، وصادرت الوثائق والمعدات.

24 - ومنذ إغلاق المجالس البلدية المؤقتة التي تديرها صربيا في شمال كوسوفو في آب/أغسطس 2024، قدمت السلطات الصربية الخدمات لسكان كوسوفو من الصرب في موقعين شمال خط الحدود الإدارية. وتشمل الخدمات التسجيل المدني، ودفع بدلات إعالة الأطفال، والتحقق من الوثائق، بالإضافة إلى

التسجيل الضريبي والتجاري. ومع ذلك، لا تزال بعض الفئات الضعيفة تواجه عقبات في الحصول على هذه الخدمات بسبب بُعد المسافة عن هذه المكاتب.

25 - وازدادت حدة التوتر بعد الهجوم على قناة مياه إيبار - لييناتس/إيبير - ليينتس في 29 تشرين الثاني/نوفمبر. وفي الأيام التي تلت الهجوم، أجرت شرطة كوسوفو عمليات بحث في 10 مواقع في جميع أنحاء شمال كوسوفو، فاعتقلت 11 شخصًا للاشتباه في تورطهم في ارتكابه. ومن بين هؤلاء، أُطلق سراح 8 منهم بعد استجوابهم واحتُجز 1 منهم لمدة 48 ساعة ثم أُطلق سراحه بعد ذلك. وقد أمرت المحكمة الابتدائية في بريشتينا بحبس المشتبه فيهما المتبقين لمدة 30 يومًا احتياطيًا للاشتباه في ارتكابهما جرائم تتعلق بتعريض النظام الدستوري للخطر عن طريق تدمير أو تخريب المنشآت والمرافق العامة؛ وارتكاب جريمة إرهابية؛ وامتلاك أسلحة أو السيطرة عليها أو حيازتها دون إذن؛ ومددت المحكمة احتجازهما مرتين، كان آخرهما في 28 شباط/فبراير، لمدة شهرين آخرين. وقدم السكان وقادة المجتمعات المحلية شكاوى متعددة إلى مفتشية شرطة كوسوفو بدعوى سوء سلوك أفراد الشرطة أثناء عمليات البحث، أفضى العديد منها إلى فتح المفتشية تحقيقات بشأنها.

26 - وفي أعقاب الهجوم، ترأس السيد كورتي جلسة استثنائية لمجلس أمن كوسوفو لمناقشة التدابير اللازمة للتخفيف من العواقب وكفالة أمن البنية التحتية الحيوية. وعززت شرطة كوسوفو، المجهزة بأسلحة ذات مواسير طويلة، من تواجدتها مؤقتاً في جميع البلديات الشمالية لتشمل ما أفيد أن عدده يبلغ 2 000 ضابط يعملون بنظام النوبات، قبل أن تعود إلى أعدادها السابقة للهجوم. وأكدت قوة كوسوفو أن سلطات كوسوفو طلبت نشر قوة أمن كوسوفو في شمال كوسوفو بعد الهجوم، وهو ما رفضه قائد قوة كوسوفو.

27 - واعتبر أحد نواب أمين المظالم ادعاء أحد صرب كوسوفو بأنه أصيب بجروح أثناء اعتقاله واحتجازه لفترة وجيزة من قبل شرطة كوسوفو في مركز شمال ميتروفيتسا في 26 تشرين الأول/أكتوبر، أنه ادعاء ذو مصداقية. وطلبت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو من السلطات المختصة التحقيق في جميع مزاعم سوء المعاملة. وأصدرت خمس منظمات من المجتمع المدني بيانات طالبت فيها بالمساءلة وأعلنت أنها ستعلق تعاونها مع هذه البعثة بسبب ما اعتبرته نقاعسا من هذه الأخيرة عن الاستجابة لحالات سوء سلوك الشرطة.

28 - وفي 27 أيلول/سبتمبر، نظم السكان احتجاجًا سلميًا أمام مركز الشرطة في زوبين بوتوك ردًا على قيام مجهولين بتدنيس أيقونات وإطلاق النار في موقع ديني غير رسمي. وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر، احتُجز أحد ممثلي المجتمع المدني الصربي في كوسوفو لفترة وجيزة عند نقطة تفتيش بستريتسا/بستريتسي خلال عملية إيقاف روتينية للمرور بزعم قيامه بالتصوير بدون تصريح.

29 - وفي 28 تشرين الثاني/نوفمبر، في يوم العلم الألباني، قام أشخاص مجهولو الهوية بطلاء جداريتين اثنتين رُسم عليهما بألوان العلم الصربي في شمال ميتروفيتسا، مما دفع الجهات السياسية الصربية في كوسوفو إلى إثارة شواغل بشأن عدم تدخل أفراد من شرطة كوسوفو رغم وجودهم في مكان الحادث، حسبما قيل. وفي اليوم التالي، صدر قرار وقف العمل إداريًا لمدة 72 ساعة بحق 6 من أفراد شرطة كوسوفو.

30 - وفي 11 كانون الثاني/يناير، أفادت وسائل الإعلام أن وحدات خاصة تابعة لشرطة كوسوفو اعتقلت شخصًا واحدًا في سوتشانيتسا/سوكانيتسي في بلدية ليبوسافيتش/ليبوسافيك، وذلك بناءً على أمر من المحكمة بشأن إدانة سابقة. زعم حزب الديمقراطية الصربي أن المشتبه فيه تعرض للضرب أثناء الاعتقال وطالبت بإيقاف الضباط المتورطين عن العمل. وأعربت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في

كوسوفو عن القلق إزاء سوء المعاملة المزعوم ودعت إلى متابعة فورية. وفي 13 كانون الثاني/يناير، ذكرت وسائل الإعلام أن مفتشية شرطة كوسوفو قد شرعت في التحقيق في عملية الاعتقال.

31 - وواصل ممثلو حزب الديمقراطية الصربي حملتهم، لا سيما من خلال إطلاق الصافرات أثناء زيارات مسؤولي حكومة كوسوفو إلى شمال كوسوفو. واعتقلت شرطة كوسوفو رئيس حزب الديمقراطية الصربي في مناسبات متعددة، بما في ذلك بتهمة التحرش المزعوم والتصوير غير المأذون وعصيان أمر صادر عن الشرطة. وكان يُطلق سراحه بعد كل اعتقال.

32 - وفي 13 كانون الأول/ديسمبر، نشرت منظمات المجتمع المدني من شمال كوسوفو تقريرًا يشرح بالتفصيل الشواغل بشأن قيام أفراد من شرطة كوسوفو بالترويج للقومية العرقية الألبانية على حساباتهم الخاصة في وسائل التواصل الاجتماعي. وأكدت مفتشية شرطة كوسوفو أنها ستقوم بتحليل محتوى التقرير. وفي 20 كانون الأول/ديسمبر، نوهت منظمات المجتمع المدني بقرار وزارة الشؤون الداخلية وشرطة كوسوفو التطرق للشواغل التي أثارها التقرير من خلال وضع أطر تنظيمية قوية للاستخدام المسؤول لوسائل التواصل الاجتماعي من قبل أفراد شرطة كوسوفو. وأكد مدير شرطة كوسوفو أن أي ضابط ينتهك المبادئ والإجراءات سيخضع للمساءلة.

33 - ووقعت عدة حوادث أمنية أخرى في شمال كوسوفو قبل الهجوم على القناة، بما في ذلك تفجير أجهزة متفجرة تسببت في أضرار مادية. وفي 13 تشرين الأول/أكتوبر، تضررت سيارة مدير إحدى وسائل الإعلام الصربية في كوسوفو في حالة يشتبه في أنها حريق متعمد. وفي 26 تشرين الثاني/نوفمبر، أُلقي جهازان متفجران في ساحة مركز شرطة في زفيتجان/زفيتشان. وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر، أُلقي جهاز متفجر على مبنى بلدية زفيتجان/زفيتشان في اليوم الموالي للاحتفال بيوم العلم الألباني.

34 - ولا تزال حقوق الملكية مصدرًا للخلاف. ففي 17 أيلول/سبتمبر، وبعد يوم واحد من تخصيص حكومة كوسوفو مزيداً من الأموال لإعادة بناء منازل العائدين من ألبان كوسوفو إلى شمال كوسوفو، أُلقيت قنبلة مولوتوف على أحد تلك العقارات قيد الإنشاء في شمال ميتروفيتسا.

35 - وفي 26 أيلول/سبتمبر، أعاد المجلس البلدي في شمال ميتروفيتسا تخصيص أربع قطع من الأراضي التي كانت تستخدمها مؤسسات تديرها صربيا لحكومة كوسوفو، بما في ذلك المباني السابقة لمكتب الحكومة الصربية لشؤون كوسوفو وميتوهيا ومكتب صندوق المعاشات التقاعدية والتأمين ضد الإعاقة لصربيا. وقد أدان السيد بيتكوفيتش عملية إعادة التخصيص باعتبارها استمراراً "للاحتلال البوليسي" لشمال كوسوفو.

36 - وفي 24 شباط/فبراير، أثار السيد بيتكوفيتش في رسالة موجهة إلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو شواغل بشأن الإجراءات الجنائية ضد أعضاء بارزين في طائفة صرب كوسوفو على الرغم من "الضمانات الخطية" التي قدمها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلى بلغراد بعدم اعتقال أو محاكمة أي أحد من صرب كوسوفو لتورطهم في تنظيم حواجز الطرق في كانون الأول/ديسمبر 2022.

37 - وفي 6 آذار/مارس، وقعت مشاجرة في شمال ميتروفيتسا أسفرت عن اعتقال لعدة قاصرين من ضمنهم قاصر من بوسنيي كوسوفو اتهم الشرطة بالاستخدام المفرط للقوة وسوء المعاملة. وفي 8 آذار/مارس، أقيمت مظاهرة سلمية في شمال ميتروفيتسا نظمها أبوا القاصر الذي ينتمي إلى بوسنيي كوسوفو.

رابعاً - سيادة القانون وحقوق الإنسان

سيادة القانون

38 - اكتسبت لوائح الاتهام والمحاكمات الغيابية المتعلقة بجرائم الحرب، إلى جانب القضايا ذات الصلة المتعلقة بالاحتجاز السابق للمحاكمة، والطعون الإجرائية، ومزاعم تسييس العملية، اهتماماً متزايداً في كوسوفو. وكان صرب كوسوفو أكثر من شملتهم الملاحظات القضائية، حيث أصدر مكتب المدعي الخاص في كوسوفو 15 لائحة اتهام ضد أفراد من صرب كوسوفو بارتكاب جرائم حرب. وفي 24 كانون الثاني/يناير، أصدر مكتب المدعي الخاص لائحة اتهام ضد بوسني كوسوفي بتهمة ارتكاب جرائم حرب ضد المدنيين، حيث ظل رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة منذ نيسان/أبريل 2024. وألقي القبض على أحد صرب كوسوفو في 25 شباط/فبراير عند خط الحدود الإدارية في ياريني للاشتباه في ارتكابه جرائم حرب. وظل معظم المتهمين المقبوض عليهم بتهمة ارتكاب جرائم حرب رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة.

39 - وقد زاد عدد لوائح الاتهام في إطار المحاكمات الغيابية. فقد أصدر مكتب المدعي الخاص في كوسوفو لوائح اتهام في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير، مصحوبة بطلبات إلى المحكمة للسماح بإجراء محاكمات غيابية ضد ما مجموعه ستة متهمين من صرب كوسوفو. وأكد مكتب المدعي الخاص أن الطلبات استوفت الشروط القانونية للمحاكمة غيابياً، مشيراً إلى أنه اتخذ الخطوات اللازمة لكفالة مثل المتهم أمام المحكمة. واختتمت أول محاكمة غيابية بتهمة ارتكاب جرائم حرب في كوسوفو في 26 كانون الأول/ديسمبر، حيث أذنت المحكمة الابتدائية في بريشتينا المتهم وحكمت عليه بالسجن لمدة 15 عاماً. وفي 4 كانون الأول/ديسمبر، أمرت محكمة الاستئناف بإعادة المحاكمة في قضية جرائم حرب، حيث حُكم ابتدائياً على المتهم، وهو مواطن صربي، بالسجن لمدة ثماني سنوات. وسلطت المحكمة الضوء على المخالفات الإجرائية، حيث أشارت إلى وجود شواغل لدى خبراء حقوق الإنسان بشأن الحق في محاكمة عادلة في غضون فترة زمنية معقولة بعد الاعتقال الأولي للمتهم في كانون الأول/ديسمبر 2021. وفي 21 كانون الثاني/يناير، أمرت محكمة الاستئناف أيضاً بإعادة المحاكمة في قضية أخرى كانت المحكمة الابتدائية في بريشتينا قد حكمت فيها على متهم من صرب كوسوفو بالسجن لمدة 13 عاماً بتهمة ارتكاب جرائم حرب. وحددت محكمة الاستئناف المخالفات الجوهرية للإجراءات الجنائية في الحكم، بما في ذلك عدم وجود أسباب وجيهة تبرر وقائع حاسمة وعدم تقييم الأدلة بشكل كافٍ وحل التناقضات في الشهادات.

40 - وأثيرت أيضاً قضايا تتعلق باستخدام المحاكمات الغيابية في قضية الحادث الأمني الخطير الذي وقع في بانيسكا/بانيسكي في أيلول/سبتمبر 2023. فقد طلب القاضي المترنس للجلسة رأياً قانونياً من المحكمة العليا في كوسوفو بشأن تفسير القوانين المتعلقة بالمحاكمات الغيابية فيما يتعلق بـ 42 من المتهمين، في الوقت الذي كانت تجري فيه محاكمة منفصلة لثلاثة متهمين كانوا رهن الاحتجاز. وفي ردها المؤرخ 17 تشرين الأول/أكتوبر 2024، أشارت المحكمة العليا أن القرار بشأن إجراء المحاكمة الغيابية هو من مسؤولية المحكمة الابتدائية، وأكدت أن القضاة أحرار في تفسير القانون. ولم تشر المحكمة الابتدائية إلى ما إذا كانت ستواصل النظر في القضايا المرفوعة ضد المتهمين الآخرين غيابياً. وفي 14 آذار/مارس، أيدت محكمة الاستئناف قرار المحكمة الابتدائية في بريشتينا، مؤكدة قائمة الاتهام ضد المتهمين.

41 - وفي إجراءات موازية، أشار كبير المدعين العامين في مكتب المدعي العام الأعلى في بلغراد في 2 كانون الأول/ديسمبر إلى أنه بحلول نهاية عام 2024 أو في أوائل عام 2025، ستُقدم لائحة اتهام ضد

ميلان رادويتشيتش فيما يتعلق بالحادث الأمني الخطير الذي وقع في بانيسكا/بانيسكييه. بيد أن هذه اللائحة لم تُقدم بعد. وتفيد التقارير بأن سلطات كوسوفو رفضت طلب صربيا الحصول على وثائق التحقيق، مستشهدةً بأحكام واردة في قانون الإجراءات الجنائية تمنح الهيئات القضائية في كوسوفو الاختصاص القضائي الحصري للتحقيق بشأن القضايا المتعلقة بالجرائم المرتكبة في كوسوفو والفصل فيها. وبالمثل، لم تستجب صربيا لطلب بريشتينا الحصول على هذه المواد ورفضت تسليم السيد رادويتشيتش لمحاكمته من قبل سلطات كوسوفو. وقد دعا الاتحاد الأوروبي صربيا إلى احترام التزامها بالتعاون في التحقيقات بشأن القضية.

42 - وأحرز تقدم محدود في القضايا المعروضة على المحاكم فيما يتعلق بالفساد. بيد أن محكمة الاستئناف قد أكدت في 16 كانون الأول/ديسمبر الأحكام الصادرة بحق 13 من ضباط الشرطة السابقين في شمال كوسوفو الذين أُدينوا بالفساد، مؤيدةً بذلك قرار المحكمة الابتدائية. وفي 19 كانون الأول/ديسمبر، أعلنت وكالة مكافحة الفساد إنشاء منصة لتسهيل عملية الإبلاغ عن حالات الفساد.

43 - ومن خلال مؤتمر إقليمي عُقد في بريشتينا يومي 18 و 19 تشرين الثاني/نوفمبر، وشارك في تنظيمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دعمت البعثة التعاون الإقليمي لتعزيز المساءلة والشفافية على الصعيد المؤسسي، ومواءمة استراتيجيات مكافحة الفساد مع معايير الاتحاد الأوروبي. وفي 9 كانون الأول/ديسمبر، حث معهد كوسوفو للقانون السلطات على اعتماد استراتيجية جديدة بشأن مكافحة الفساد، نظرا لعدم وجود استراتيجية لديها في هذا الشأن منذ عام 2023.

44 - ولقد ترك المجلس القضائي لكوسوفو ومجلس الادعاء العام لكوسوفو المجال مفتوحا أمام إمكانية عودة القضاة والمدعين العامين وموظفي الدعم من صرب كوسوفو الذين استقالوا في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وأشار رئيس المجلس القضائي لكوسوفو إلى أن إعادة انتداب بعض القضاة والمدعين العامين، ولا سيما من ألبان كوسوفو، إلى شمال كوسوفو، قد ساعد في التخفيف من بعض الآثار السلبية لاستقالة شاغلي هذه المناصب. وفي وقت سابق، في 13 أيلول/سبتمبر، أدرج السيد فوتشيتش عودة صرب كوسوفو إلى جهازى الشرطة والقضاء ضمن قائمة مطالبه اللازم استيفؤها لإحراز تقدم في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي.

45 - واستمرت عمليات توظيف القضاة والمدعين العامين وكتاب العدل. ففي 26 كانون الأول/ديسمبر، أوصى المجلس القضائي لكوسوفو بستة مرشحين لشغل مناصب قضائية في محكمة الاستئناف، من بينهم اثنان من صرب كوسوفو (رجل وامرأة) وفرد من طائفة أخرى لا تشكل أغلبية. وفي 27 كانون الأول/ديسمبر، أدى 24 مدعيا عاما جديدا من ألبان كوسوفو اليمين للعمل في مكاتب الادعاء العام للمحاكم الابتدائية، وكان من ضمنهم 10 نساء. وقد خصص مجلس الادعاء العام لكوسوفو أربع وظائف من الوظائف الشاغرة لطوائف لا تشكل أغلبية ولكن لم يتقدم أي مرشح من صرب كوسوفو أو من الطوائف الأخرى التي لا تشكل أغلبية، مما استدعى توجيه نداءات إلى مجلس الادعاء العام لكوسوفو لبذل المزيد من الجهود من أجل استقطاب مرشحين مؤهلين من الطوائف التي لا تشكل أغلبية.

46 - وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر، قبلت المحكمة الابتدائية في بريشتينا اتفاقا جرى التوصل إليه بين الدفاع والادعاء في القضية الخاصة بأحد صرب كوسوفو الذي شارك في الاحتجاجات التي وقعت في زفيتشان/زفيتسان في أيار/مايو 2023. وحُكم على المدعى عليه بالسجن لمدة 14 شهرا. ووجهت لائحة

اتهم إلى اثنين آخرين مدعى عليهما من صرب كوسوفو لمشاركتها في الاحتجاجات، وأسفرتا عن الحكم على أحدهما بالسجن لمدة 24 شهرا.

47 - وفي 3 كانون الأول/ديسمبر، بدأت محاكمة أحد أفراد قوة أمن كوسوفو متهم بإطلاق النار في 6 كانون الثاني/يناير 2023 على اثنين من صرب كوسوفو، في شتريتسي/شتريتشي، مما أسفر عن إصابة أحدهما. وفي 13 كانون الأول/ديسمبر، أدين ضابط في شرطة ألبان كوسوفو كان قد أطلق النار على أحد صرب كوسوفو عند مركز التفقيش ببيستريتشا/بيستريتشي بتهمة الشروع في القتل وحُكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات.

48 - وفي 24 كانون الثاني/يناير، تخرّج 462 ضابطا جديدا في شرطة كوسوفو (56 امرأة و 406 رجال) من أكاديمية كوسوفو للخدمات العامة، من بينهم 113 شخصا من الطوائف التي لا تشكل أغلبية. وأعلنت شرطة كوسوفو أنه، حتى كانون الأول/ديسمبر 2024، كان هناك 339 ضابطا يعملون في مراكز الشرطة في شمال كوسوفو (191 من ألبان كوسوفو و 68 من صرب كوسوفو و 46 من بوسنيي كوسوفو المسلمين و 11 من أتراك كوسوفو و 10 من مصريي كوسوفو و 7 من أشكالي كوسوفو و 6 من روما كوسوفو).

49 - وواصلت البعثة تقديم خدمات التصديق على الوثائق. فقد جهزت البعثة ما مجموعه 1 660 وثيقة، يتعلق 635 منها بالمعاشات التقاعدية، و 981 بشهادات الزواج والميلاد والوفاة، و 44 بشهادات الدرجات العلمية. ويسّرت البعثة أيضا إصدار 54 نشرة حمراء و 17 طلب تسليم مطلوبين من المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) إلى كوسوفو. وفتحت البعثة ملفات 693 حالة جديدة تتعلق بالوثائق بناء على طلبات الحصول على معلومات. ولا تزال ملفات ما مجموعه 1 880 حالة تتعلق بإقليم كوسوفو أو بمقيمين فيه بصفة اعتيادية مفتوحة.

50 - وقدم محامون من مركز تقديم الدعم في مجال المعونة القضائية المدعوم من البعثة المساعدة القانونية إلى 374 مقدم طلب، من بينهم 160 امرأة و 214 رجلا. واستفاد من المساعدة المقدمة 342 من ألبان كوسوفو و 10 من صرب كوسوفو و 7 من مصريي كوسوفو و 6 من روما كوسوفو و 4 من أشكالي كوسوفو و 3 من أتراك كوسوفو و 1 من بوسنيي كوسوفو المسلمين و 1 من غوراني كوسوفو.

51 - وقد يسّرت البعثة، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إنشاء نظام محفوظات للمحاكم، مما أدى إلى رقمنة 130 000 من قضايا المخالفات البسيطة و 70 000 من القضايا المدنية، وبالتالي تحسين الوصول إلى القضايا وإدارتها. وقدم المشروع نفسه أيضا الدعم المتعلق بالبنية التحتية للمحكمة الابتدائية في غياكوفي/داكوفيتسا لإنشاء نظام محفوظات نموذجي للمحكمة. ووفرت لهذه المحكمة معدات عرض بطريقة برائي.

حقوق الإنسان

52 - في 5 كانون الأول/ديسمبر، اعتمد برلمان كوسوفو قانونين بشأن الإسكان الاجتماعي والتأمين الصحي الشامل، مما أتاح لجميع السكان إمكانية الاستفادة من التأمين الصحي لأول مرة في نظام كوسوفو. وفي 24 كانون الأول/ديسمبر، أعلن أمين المظالم أن مستوى تنفيذ المؤسسات لتوصياته انخفض من

28 في المائة في عام 2023 إلى 17 في المائة في عام 2024. وفي 25 كانون الثاني/يناير، انتهت ولاية مفوض الشؤون اللغوية دون الشروع في عملية تعيين بديل له.

53 - وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر، أمرت الدوائر المتخصصة في كوسوفو أحد أعضاء جيش تحرير كوسوفو السابقين المحكوم بإدانته بدفع مبلغ قدره 208 000 يورو كتعويض للضحايا. وفي 26 تشرين الأول/أكتوبر، أدان أعضاء المجتمع المدني الكتابات المسيئة والمهينة الموجهة إلى أحد الشهود الذين أدلوا بشهادتهم أمام الدوائر المتخصصة في كوسوفو، معربين عن قلقهم بشأن أعمال الحق في الحماية من الاعتداءات والتهديدات والأعمال الانتقامية. وفي كانون الأول/ديسمبر، أعرب أمين المظالم في كوسوفو عن قلقه بشأن أعمال حقوق المتهمين أمام الدوائر المتخصصة في كوسوفو وأشار إلى محدودية التعاون بين مؤسسة أمين المظالم في كوسوفو ومكتب أمين المظالم داخل هيكل هذه الدوائر.

54 - وأما بالنسبة لحقوق الملكية، ففي تشرين الأول/أكتوبر، بدأت البلديات الأربع في شمال كوسوفو في تنفيذ قانون الضريبة العقارية، مما دفع سكانها إلى الإبلاغ عن عدم وجود معلومات بشأن عملية التسجيل.

55 - ولا يزال 1 603 أشخاص في عداد المفقودين (263 امرأة و 1 341 رجلاً) فيما يتصل بأحداث عامي 1998 و 1999 في كوسوفو.

56 - ومنحت لجنة حكومة كوسوفو المسؤولة عن التحقق من وضع الناجين والناجيات من العنف الجنسي المتصل بالنزاع والاعتراف به، منذ إنشائها في شباط/فبراير 2018، ما مجموعه 1 748 من مقدمي الطلبات (1 650 امرأة و 98 رجلاً) صفة ناجية وناج. ورفضت اللجنة 340 طلباً (290 امرأة و 50 رجلاً). وقدم مكتب الادعاء الخاص لجمهورية كوسوفو وهيئات قضائية أخرى عدة لوائح اتهام ضد صرب كوسوفو لارتكابهم جرائم تتعلق بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع.

57 - ولا تزال التحديات التي تواجه حرية التعبير والإعلام قائمة. ففي عام 2024، سجلت رابطة صحفيي كوسوفو 56 من الاعتداءات اللفظية والجسدية التي تعرض لها الصحفيون. وشكلت التهديدات بالقتل التي وُجّهت إلى رئيس تحرير ومدير لاثنتين من وسائل الإعلام المحلية في كانون الأول/ديسمبر مصدر قلق خاص. وفي 8 كانون الأول/ديسمبر، أذانت الرابطة السيد كورتي بسبب خطاب له رأت أنه قد عرّض سلامة الصحفيين وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام للخطر، ودعته إلى التوقف عن استخدام لغة الكراهية تجاه وسائل الإعلام.

58 - وأثيرت شواغل أخرى خلال الانتخابات التشريعية، حيث أفاد العديد من الصحفيين بأنهم لم يتمكنوا من الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالانتخابات وإلى مراكز الاقتراع. وهاجم أفراد مجهولو الهوية مبني وسيلتين إعلاميتين في عطلة نهاية الأسبوع الذي أُجريت فيه الانتخابات في غياكوفي/داكوفيتسا، وفي جنوب ميتروفيتسا. وفي عطلة نهاية الأسبوع نفسه، أصدرت رابطة صحفيي كوسوفو بياناً أعادت فيه تأكيد الدور البالغ الأهمية للصحافة في حماية العمليات الديمقراطية وأذانت فيه تعرض الإعلاميين للتهديد والترهيب.

59 - وفي 17 كانون الثاني/يناير، أعربت رابطة صحفيي كوسوفو عن قلقها إزاء استقلالية اللجنة المستقلة لوسائل الإعلام بعد أن عجل بعض أعضاء اللجنة بتعديل النظام الداخلي واختاروا رئيساً جديداً قبل انتهاء ولاية الرئيس الحالي.

60 - وواصلت البعثة رصد خطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي، والذي كان جزء كبير منه قائما على أساس عرقي، وغالبا ما يتداخل مع ازدياد الأديان والإيحاءات التي تتم عن كراهية المرأة. وفي 13 كانون الأول/ديسمبر، قدمت أبرشية راشكا وبريزرن شكوى إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الابتدائية في بريشتينا ضد أحد السياسيين من ألبان كوسوفو بتهمة التحريض على الكراهية العرقية تجاه الصرب على الإنترنت.

61 - وفي كانون الثاني/يناير، غرّم الفريق المعني بالشكاوى والطعون الانتخابية حزب "ائتلاف من أجل الأسرة" لاستخدامه لغة تمييزية وخطاب الكراهية وتحريضه على الكراهية تجاه مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، مع تواتر حالات التحريض على العنف التي تستهدف طوائف معينة. وفي 25 كانون الثاني/يناير، تبين لائتلاف المنظمات غير الحكومية "الممارسة الفعلية للديمقراطية" أن 7 في المائة من التعليقات التي نُشرت على وسائل التواصل الاجتماعي فيما يتعلق بالمرشحات قد وصلت إلى حد خطاب الكراهية.

62 - ودعمت البعثة، بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة، مكتب مفوض الشؤون اللغوية وأمين المظالم في رصد الامتثال للقانون المتعلق باستخدام اللغات في ثلاث وزارات حكومية وتسع بلديات. وبفضل الشراكة، أعيد توظيف اثنين من مترجمي لغة الروما في بلديتي بريزرن وغراتسانيتشي/غراتسانيتشا.

خامسا - التطورات الرئيسية الأخرى

63 - في 29 تشرين الثاني/نوفمبر، وافقت وزارة الداخلية على قرار يقضي بتمكين المقيمين الذين كانوا قد سجلوا شهادات زواج وولادة ووفاء لدى المؤسسات التي تديرها صربيا في كوسوفو اعتبارا من 10 حزيران/يونيه 1999 فصاعدا من تسجيل وثائق الأحوال المدنية لدى السلطات المعنية في كوسوفو. وقد بدأت عملية التسجيل في 1 شباط/فبراير ومن المتوقع أن تنتهي في 30 نيسان/أبريل 2025.

64 - وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر، اعتمدت حكومة كوسوفو خطة إصلاح قدمتها إلى المفوضية الأوروبية كجزء من خطة الاتحاد الأوروبي للنمو في غرب البلقان، وهي خطة ترمي إلى تسريع وتيرة النمو وتعزيز التعاون الاقتصادي في المنطقة، وكذلك ضم الشركاء من غرب البلقان إلى السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي. ووافقت المفوضية على خطة الإصلاح في كوسوفو في نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر.

65 - وفي 13 تشرين الأول/أكتوبر، بدأ نفاذ لائحة مجلس الاتحاد الأوروبي التي تعفي حاملي جوازات السفر الصربية الصادرة عن مركز التنسيق الصربي من شرط الحصول على تأشيرة دخول عند السفر إلى منطقة شنغن.

66 - وفي 14 تشرين الأول/أكتوبر، أعلن السيد كورتي أن كوسوفو ستسمح لحاملي بطاقات الهوية من البوسنة والهرسك بالدخول إلى كوسوفو والخروج منها بحرية، بدءا من 1 كانون الثاني/يناير 2025. وذكر أن هذه الخطوة أظهرت التزام كوسوفو بتحقيق الاستقرار الإقليمي. ولم تصادق البوسنة والهرسك حتى الآن على الاتفاق الإقليمي بشأن حرية التنقل ببطاقات الهوية، ولا تزال تطلب من الأشخاص الذين يحملون وثائق هوية صادرة عن كوسوفو الحصول على تأشيرات للسفر إلى البوسنة والهرسك.

67 - ولقد فرضت بلغراد وبريشتينا العديد من القيود على حرية التنقل. ورفضت سلطات كوسوفو الطلب المقدم من وزير الإعلام والاتصالات السلوكية واللاسلكية في صربيا لزيارة كوسوفو في الفترة من 24 إلى

26 كانون الأول/ديسمبر. وأكدت بريشتينا أن هذا القرار جاء نتيجة لرفض حكومة صربيا السماح لوزير الداخلية بزيارة وادي بريشيفو في صربيا في 25 كانون الأول/ديسمبر. وأفاد وزير الثقافة في كوسوفو بأن الطلب الذي قدمه لزيارة وادي بريشيفو في 19 كانون الأول/ديسمبر قد رُفض أيضا.

68 - وفي 18 كانون الأول/ديسمبر، اجتمع قادة من الاتحاد الأوروبي وغرب البلقان في بروكسل واعتمدوا إعلانا مشتركا أكدوا فيه على أهمية تسريع عملية توسيع الاتحاد الأوروبي وحثوا فيه بلدان المنطقة على تسوية منازعاتها. وأشار الإعلان إلى أن عدم تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا يعوق كلا الشريكين وشدد على ضرورة تنفيذ الاتفاقات التي جرى التوصل إليها في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي.

69 - وفي 1 شباط/فبراير، تولى الدبلوماسي الدانمركي بيتر سورنسن منصبه ممثلا خاصا جديدا للاتحاد الأوروبي المعني بالحوار بين بلغراد وبريشتينا.

70 - وفي 5 آذار/مارس، أُفيد بأن لجنة الشؤون السياسية والديمقراطية التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا قد حذفت من جدول أعمالها طلب برلمان كوسوفو الحصول على وضع الضيف الخاص. ورحبت رئيسة البرلمان الصربي، أنا برنابيتش، بهذه النتيجة باعتبارها انتصارا كبيرا لصربيا. وفي 7 آذار/مارس، ذكر الاتحاد الأوروبي أن الإجراءات التي اتخذتها صربيا لحذف طلب كوسوفو من جدول أعمال اللجنة شكلت انتهاكا لالتزاماتها بموجب اتفاق عام 2023.

سادسا - عمليات العودة والمصالحة والتراث الثقافي والعلاقات بين الطوائف

71 - سجّلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 55 حالة عودة طوعية لأشخاص ينتمون إلى طوائف لا تشكل أغلبية كانوا قد نزحوا داخل كوسوفو وخارجها. ومن بين العائدين 30 امرأة و 25 رجلا، و 29 من صرب كوسوفو، و 11 من روما كوسوفو، و 8 من بوسنيي كوسوفو المسلمين، و 6 من أشكالي كوسوفو، وواحد من كروات كوسوفو. وبذلك يصل مجموع عدد النازحين من الطوائف التي لا تشكل أغلبية الذين وجدوا حولا دائمة في كوسوفو منذ عام 2000 إلى 29 473 نازحا (14 465 امرأة و 15 008 رجال)؛ و 12 860 من صرب كوسوفو، و 7 786 من مصريي وأشكالي كوسوفو، و 4 106 من روما كوسوفو، و 1 887 من بوسنيي كوسوفو المسلمين، و 1 464 من غوراني كوسوفو، و 1 325 من ألبان كوسوفو، و 21 من أبناء الجبل الأسود الكوسوفيين، و 19 من أتراك كوسوفو، و 5 من كروات كوسوفو). ولا يزال هناك 15 582 نازحا داخل كوسوفو (7 174 امرأة و 8 408 رجال)، بالإضافة إلى 69 627 شخصا من ذوي الاحتياجات المتعلقة بالنزوح في مختلف أنحاء غرب البلقان، من أصل ما يقرب من 200 000 نازح من كوسوفو يقيمون في المنطقة، ومعظمهم في صربيا.

72 - وقدمت مفوضية شؤون اللاجئين الدعم لما عدده 34 من العائدين طوعا والنازحين المنتمين إلى طوائف لا تشكل أغلبية (15 امرأة و 19 رجلا) من خلال تسهيل حصولهم على خدمات التعليم والمساعدة الاجتماعية والملكية وحقوق التقاعد.

73 - وتلقّت سلطات كوسوفو 46 طلب لجوء (من 13 امرأة و 33 رجلا) من الأردن وسوريا والمغرب واليمن. وتأكدت مفوضية شؤون اللاجئين من حصول جميع طالبي اللجوء على معونة قضائية مجانية ودعم نفسي اجتماعي وخدمات ترجمة فورية.

74 - وتحققت اللجنة المستقلة لحكومة كوسوفو التي تتولى التحقق من الشهادات الصادرة عن جامعة شمال ميتروفيتسا، من صحة 87 من أصل 117 من الطلبات الواردة. وتمكّن الشهادات المتحقّقة من صحتها خريجي جامعة شمال ميتروفيتسا من البحث عن عمل في مؤسسات كوسوفو. وفي 26 شباط/فبراير، مددت الحكومة ولاية اللجنة لمدة ستة أشهر أخرى.

75 - وفي 6 تشرين الثاني/نوفمبر، ضبطت السلطات الجمركية في نقطة عبور برنيك/بيرنيك مديري مدرستين من المدارس التي تديرها صربيا في دراغاش/دراغاتس كانت بحوزتهما أختام مدرسية صادرة عن صربيا. وفي 13 تشرين الثاني/نوفمبر، احتجزت شرطة كوسوفو مؤقتا مدير المدرسة التي تديرها صربيا في غويوليا/غويوليو لحيازته أختاما مماثلة في نقطة العبور نفسها.

76 - وفي 17 شباط/فبراير، وبمناسبة الذكرى السنوية لإعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد، سارت قافلة من المركبات التي ترفع أعلاما لألبانيا وكوسوفو وأعلاما عليها كتابات مفادها "UÇK" (جيش تحرير كوسوفو) و "Autochthonous" (السكان الأصليون) عبر شمال ميتروفيتسا، وقام السكان برشق القافلة بالحجارة.

77 - وسجلت البعثة حوادث طالت مواقع دينية تابعة للصرّب الأرثوذكس وللصرّب الكاثوليك في مناطق الطوائف التي لا تشكل أغلبية. ومن بين هذه الحوادث تدنيس كنيسة أرثوذكسية صربية في زوبين بوتوك في 21 أيلول/سبتمبر حينما أخذت أيقونات الكنيسة ونُثرت في المنطقة الحرجية القريبة، وتدنيس ضريح مرتجل للكنيسة الأرثوذكسية الصربية يقع في منطقة مختلطة الطوائف في بلدية شتربسي/شتربنتشي في 30 أيلول/سبتمبر.

78 - وفي 5 آذار/مارس، أدانت الكنيسة الأرثوذكسية الصربية انتهاك القانون المتعلق بمناطق الحماية الخاصة في صومعة القديس بيتر كورتيتشا في بلدية بريزن. وأشارت أبرشية راشكا وبريزرن إلى أن البناء غير القانوني أدى إلى تدنيس الموقع وإتلاف اللوحات الجدارية التي تعود إلى قرون مضت.

79 - وشملت الحوادث الأخرى المبلغ عنها إلحاق أضرار بكنيسة كاثوليكية في بريشتينا في 15 تشرين الأول/أكتوبر، وكنيسة أرثوذكسية صربية في قرية بانيسكا/بانيسكيه في بلدية فوشتري/فوشتيرن في 1 كانون الأول/ديسمبر، ومقبرة أرثوذكسية صربية في قرية بريشيه في بلدية فوشي كوسوفي/كوسوفو بولي في 21 كانون الأول/ديسمبر، وسرقة ممتلكات من مقبرة أرثوذكسية صربية في سيرنيتشه/سيرنيكا في 21 شباط/فبراير.

80 - ووقعت حوادث أخرى في العديد من المواقع الدينية في جميع أنحاء كوسوفو في المناطق التي تشكل فيها الطائفة المتضررة أغلبية. وشرعت شرطة كوسوفو في إجراء التحقيقات، التي لا تزال تشكل تحديا في بعض الحالات بسبب نقص الأدلة أو عجز الشهود عن تعيين الجناة.

سابعاً - بناء الثقة والشراكة والتعاون

81 - واصلت البعثة إعطاء الأولوية لبناء الثقة في جميع أنحاء كوسوفو، مع التركيز على تعزيز الحوار بين الأعراق ومكافحة السرديات المسببة للانقسام تمهيدا لمعالجة أزمة الثقة. وقد استضاف مركز بارابار الذي تدعمه البعثة 79 فعالية شارك فيها حوالي 400 مشارك (300 من النساء و 100 من الرجال) بهدف بناء الثقة بين جميع الطوائف في كوسوفو. وفي 29 كانون الثاني/يناير، أنشأت البعثة آلية تنسيق

للجمع بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من أجل تعزيز المبادرات المشتركة بين الطوائف للنهوض بحماية البيئة والعمل المناخي. وقد ساهمت هذه المبادرات في تعزيز الحوار بين أفراد الطوائف التي لا تشكل أغلبية، وكذلك النساء والشباب.

82 - وتماشيا مع التوصيات الصادرة عن منتدى الأمم المتحدة لبناء الثقة في كوسوفو لعام 2023، أطلقت البعثة في 1 تشرين الثاني/نوفمبر مشروعاً بالتعاون مع رابطة صحفيي كوسوفو لوضع سياسة تحريرية نموذجية لتعزيز ممارسات تقصي الحقائق والصحافة المهنية وتحسين التعاون بين الأعراق على مستوى 30 من الوسائل الإعلامية التي تنتج محتوى بلغات مختلفة. ودربت البعثة المجموعة الأولى من الصحفيين (16 امرأة من أشكالي كوسوفو و 13 رجلاً من أشكالي كوسوفو و 3 نساء من صرب كوسوفو ورجلان من صرب كوسوفو ورجل واحد من روما كوسوفو).

83 - وللمساهمة في تغيير الصور النمطية السلبية الرائجة حول طوائف روما كوسوفو وأشكالي كوسوفو ومصريي كوسوفو، بدأت البعثة في 3 تشرين الثاني/نوفمبر في دعم تدريب 6 شباب من هذه الطوائف (3 نساء من روما كوسوفو ورجلان من روما كوسوفو وامرأة واحدة من أشكالي كوسوفو) في مجالي الصحافة وإنتاج الفيديو. وبدأ المستفيدون يتلقون برامج التدريب الداخلي لدى مؤسسات إعلامية في كوسوفو.

84 - وفي الفترة ما بين أيار/مايو 2023 وكانون الأول/ديسمبر 2024، نفذ البرنامج الإنمائي على سبيل التجربة مبادرة العدالة البيئية كمنبر للحوار بين الطوائف، حيث أسفرت الأنشطة المنفذة في البلديات الشمالية الأربع عن تقديم 11 مقترحاً نابعا من الطوائف لمعالجة القضايا البيئية.

ثامنا - المرأة والسلام والأمن

85 - واصلت حكومة كوسوفو وشركاؤها إحراز تقدم في تصميم خطة عمل جديدة بشأن المرأة والسلام والأمن قبل حلول الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للخطة في تشرين الأول/أكتوبر 2025. وأنشأت وزارة العدل فريقاً عاملاً لوضع مشاريع وصيغ نهائية لقوانين فرعية منبثقة عن قانون العنف الأسري والعنف ضد المرأة والعنف الجنساني.

86 - وقد يسرت البعثة تنظيم منابر لتعزيز إشراك المرأة في عملية صنع القرار، بما في ذلك اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى عُقد في تيرانا في أيلول/سبتمبر، وتضمن مناقشة مسألة إدماج المنظورات الجنسانية في جهود المصالحة.

87 - وواصلت البعثة دعم وزارة العدل في تيسير تنفيذ أنشطة التوعية العامة التي تتناول العنف الجنساني والعنف الأسري، وتعزيز التعاون مع المؤسسات المركزية والجهات الفاعلة المحلية ومنظمات المجتمع المدني.

تاسعا - الشباب والسلام والأمن

88 - في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر وآذار/مارس، شارك 65 شاباً من طوائف متنوعة في سلسلة من المشاريع التي تدعمها البعثة متابعةً لجمعية الشباب السنوية السادسة في الأمم المتحدة. وشملت هذه

المبادرات حلقة عمل بشأن أدوات الأمن الرقمي والذكاء الاصطناعي من أجل بناء السلام ومبادرة للتصوير الفوتوغرافي من أجل تعزيز السلام والتعاون.

89 - وشاركت البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تيسير إجراء مشاورات للشباب المتعدد الأعراق بشأن الأوامر الإدارية المتعلقة بالقانون الجديد الخاص بالشباب. ودعمت البعثة أيضا مجلس طلاب كوسوفو في تنظيم أول مؤتمر للطلاب والسلام والأمن. ونظمت البعثة كذلك فعالية لجمع الأموال من أجل 130 طفلا مودعا لدى أسر حاضنة من غير الأقارب و 50 أسرة حاضنة.

عاشرا - ملاحظات

90 - أُشيد بمؤسسات كوسوفو وكياناتها السياسية وناخبها لإجرائهم الانتخابات التشريعية الأخيرة بشكل سلمي، وأرحب بشكل خاص بالمشاركة النشطة للنساء والشباب في عملية التصويت. وأرحب بقانون الانتخابات العامة الجديد الذي يهدف إلى زيادة الشفافية ووضع حوافز لزيادة تمثيل المرأة من خلال تخصيص أموال عامة إضافية.

91 - وأحيط علما بقرار حكومة كوسوفو تمكين المقيمين الذين يحملون وثائق صادرة عن المؤسسات التي تديرها صربيا في كوسوفو من تسجيل وثائق الأحوال المدنية لدى السلطات المعنية في كوسوفو وأشجع على تعزيز جهود التواصل مع الطوائف المعنية.

92 - وما زلت أحث الطرفين على إعادة تأكيد التزامهما بالحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، وأدعو القادة مجددا إلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات توجج انعدام الثقة بين الطوائف والمؤسسات. وينبغي معالجة المسائل العالقة بشكل بناء وبحسن نية في إطار الحوار. ومن شأن إشراك المرأة في عملية الحوار أن يعزز آفاق التقدم المستدام.

93 - وإنني أناشد كلا من بلغراد وبريشتينا أن يغتتما الفرصة التي تتيحها اللجنة المشتركة المعنية بالأشخاص المفقودين والمنشأة مؤخرا في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي لدعم الأنشطة الهامة التي يضطلع بها الفريق العامل المعني بالمفقودين بروح من المصالحة وبناء الثقة واحترام حقوق الإنسان.

94 - ويجب معالجة الشواغل المثارة من قبل الطوائف التي لا تشكل أغلبية، ولا سيما طائفة صرب كوسوفو، فيما يتعلق بإغلاق المؤسسات التي تقدم الخدمات الأساسية. ويظل صون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للطوائف التي لا تشكل أغلبية، ولا سيما أكثرها ضعفا، يكتسي أهمية حاسمة.

95 - وبعد مرور أكثر من عام على الحادث الأمني الخطير الذي وقع في بانيسكا/بانيسكييه، لا تزال هناك حاجة ملحة إلى محاسبة المسؤولين عن الحادث. وأدعو السلطات المعنية إلى التعاون واتخاذ إجراءات شفافة وسريعة وفعالة للمضي قدما في تحقيق العدالة وصون سيادة القانون.

96 - وإنني أدعو الهجوم الذي استهدف قناة إيبار - ليينانس/إيبور - ليينانس المائية وأكرر دعوة ممثلي الخاصة إلى إجراء تحقيق شامل وشفاف لتحديد هوية الجناة ومحاسبتهم.

97 - وأدعو المؤسسات القضائية في كوسوفو إلى ضمان التمثيل الكافي للطوائف التي لا تشكل أغلبية بين القضاة والمدعين العامين وكتاب العدل، والوظائف القانونية العامة الأخرى ذات الصلة، وفقا للإطار

القانوني لكوسوفو. فهذا عنصر تمكيني بالغ الأهمية لإتاحة إمكانية اللجوء إلى العدالة والحصول على الحقوق اللغوية.

98 - وإنني أشجع مؤسسات كوسوفو على تنفيذ التدابير التي تحمي حقوق الإنسان وتعززها في سياق إعلاء شأن سيادة القانون. ومن الضروري أن تقوم السلطات المعنية بإنفاذ القانون، ولا سيما في الحالات التي تنطوي على عمليات الاعتقال والاحتجاز وحقوق الملكية، في ظل الامتثال التام للإطار القانوني لكوسوفو والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويجب الحفاظ على نزاهة مؤسسات سيادة القانون وحيادها واحترامهما دائما.

99 - وأرحب بالجهود التي تبذلها المؤسسات الحكومية من أجل التصدي للعنف الجنساني، وأدعو إلى مواصلة تعزيز الأطر القانونية والسياساتية لضمان تنفيذها بفعالية.

100 - وإنني أدعو سلطات كوسوفو إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتعيين مفوض الشؤون اللغوية لضمان حماية الحقوق اللغوية وتعزيزها وحماية حقوق الطوائف التي لا تنتمي إلى الأغلبية.

101 - وأحث سلطات كوسوفو على التصدي لانتشار الاعتداءات اللفظية وأعمال التهريب المبلغ عن ارتكابها في حق الصحفيين وعلى التقييد بولايات اللجنة المستقلة لوسائل الإعلام وهيئة الإذاعة العامة.

102 - وأكرر ندائي من أجل تقديم تبرعات إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لتعزيز الدعم المقدم إلى طوائف روما كوسوفو وأشكالي كوسوفو ومصريي كوسوفو التي لا تزال من أكثر الطوائف ضعفا في كوسوفو.

103 - وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديري العميق لممثلي الخاصة كارولين زيادة ولكامل فريق البعثة على جهودهم الدؤوبة في تعزيز الحوار وبناء الثقة. وأرحب بالتعاون المستمر والحيوي بين البعثة وفريق الأمم المتحدة في كوسوفو. ولا يزال التعاون المستمر مع شركائنا في كوسوفو، بما في ذلك قوة كوسوفو والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أمرا لا يقدر بثمن.

Annex I

Report of the High Representative of the Union for Foreign Affairs and Security Policy to the Secretary-General on the activities of the European Union Rule of Law Mission in Kosovo from 16 September 2024 to 15 March 2024

Summary

The reporting period was defined by an overall calm albeit volatile security situation, especially in northern Kosovo. Parliamentary elections took place on 9 February 2025, without significant security incidents, although the election campaign was marked by hostile rhetoric. The Government of Kosovo continued to close Serbia-supported structures in Kosovo.

A significant security incident occurred in northern Kosovo on 29 November 2024, when the detonation of an explosive device in the Zubin Potok municipality caused significant damage to the Ibër-Lepenç/Ibar-Lepenac water canal, interrupting the supply of water to multiple municipalities and to Kosovo's major electricity plant, which is required for cooling purposes. The investigation of this incident by the Special Prosecution of Kosovo (SPRK) and KP is currently ongoing and is monitored by EULEX in accordance with its mandate.

In the period prior to, during, and following the parliamentary elections in February 2025, EULEX reinforced its patrolling and Crowd and Riot Control (CRC) capacities through the deployment of its Reserve Formed Police Unit (RFPU), which has complemented the work of the Mission's Formed Police Unit (FPU).

EULEX also continued its regular robust monitoring of selected cases throughout the entire justice chain, with a specific focus on sensitive and high-profile cases involving for instance, inter-ethnic incidents and arrests of Kosovo Serbs Long-lasting trials, unproductive hearings, excessive pre-trial detention, and a lack of resources and/or staff continue to be systemic challenges in Kosovo, as illustrated in the latest EULEX Justice Monitoring Report, published in November 2024. At the same time, the Mission notes an increasing volume of allegations of maltreatment by KP officers and is actively following up on the matter through the Mission's monitoring and advising activities.

Monitoring

On 11 November 2024, EULEX presented its fourth public Justice Monitoring Report – covering September 2022–September 2023 and some case developments until mid-2024. The report examines the implementation of recommendations made in earlier reports, assessing the extent of progress achieved so far. Overall, the report highlights advancements in certain areas, while identifying limited or no progress in others. In December, the main findings, e.g. overuse of pre-trial detention, the excessive number of re-trials and unproductive hearings, were discussed with relevant Kosovo counterparts during a joint conference.

During the reporting period, EULEX also continued to conduct its robust monitoring of selected cases along the entire chain of justice, especially focusing on high-profile or sensitive cases.

In September 2024, the Basic Court of Pristina sentenced a man for his participation in the violent protests in Zvečan/Zveçan in May 2023 after a plea

agreement was reached. Similarly, another defendant related to mentioned protests agreed on a sentence on 28 January. This case represented the last of 22 initiated cases on the events. The Mission considers it noteworthy that every conviction in relation to these events was reached via a plea agreement.

On 25 September 2024, the Mission monitored the initial hearing to the case concerning the violent incident in Banjska/Banjskë, which occurred in September 2023 and resulted in the death of a KP officer. The Court ruled to split the trial for the present and absent defendants.

A significant security incident occurred in Zubin Potok on 29 November when an explosive device damaged a water canal, interrupting the supply of cooling water to Kosovo's major electricity plant, which caused temporary power and water cuts in and around Pristina. In the context of the investigations into this attack KP arrested several suspects and classified the incident as a criminal terrorist attack to be prosecuted by the Special Prosecution of Kosovo (SPRK). Hence, upon SPRK's order, the KP searched a several locations in northern Kosovo, seizing firearms, as well as police and military uniforms. The Mission has monitored the respective operations. The KP subsequently increased its presence in northern Kosovo, with additional deployed units in the urban areas, at landmark locations and in the vicinity of critical infrastructure. This increased presence has since progressively tapered down.

In relation to the continued efforts of the Government of Kosovo to close Serbia-run parallel structures across the territory, EULEX was notified of the KP actions and monitored the operations and the subsequent proceedings. In this regard, EULEX engaged with its counterparts on any procedural or other shortcomings observed during its monitoring activities.

On 13 January 2025, the defendants in a criminal case involving a person of the LGBTIQ+ community as injured party were sentenced to prison sentences. EULEX assesses that it was handled swiftly, with adequate sensitivity and respect to the victim. Similarly, the Mission considers the swift adjudication at first instance on 31 January 2025 conclusion of an alleged femicide case from November 2023 on 31 January 2025 as an example of effective court management.

EULEX continues to closely monitor investigations into allegations of ill-treatment by KP officers. EULEX sees the need to more strongly emphasize the aspect of police accountability in both its monitoring and advising activities during the coming reporting period.

The Mission has furthermore continued its monitoring visits to correctional facilities in Kosovo, focusing on the wellbeing of detainees, especially in the context of high-profile and sensitive cases, which for instance have an inter-ethnic component. At the same time, the Mission also continued its advising activities to the Kosovo Correctional Service and the Kosovo Probation Service.

Operations

The Mission has conducted regular patrolling activities across Kosovo in order to develop situational awareness and to assess the security situation, especially in northern Kosovo. Despite the underlying tensions, the situation has remained relatively calm, with few serious incidents recorded; the attack on the Ibër-Lepenç/Ibar-Lepenac water canal in the Zubin Potok municipality in November 2024 being the most prominent example.

Parliamentary elections were held on 9 February 2025 with no significant security incidents. In the period prior to, during, and following the parliamentary elections in February 2025, EULEX reinforced its patrolling and CRC capacities

through the deployment of its RFPU under the auspices of the European Gendarmerie Force (EUROGENDFOR).

The RFPU and FPU conducted visible patrolling throughout the whole territory of Kosovo with a focus on areas predominantly inhabited by members of non-majority communities. During Election Day, in coordination with the KP and the Kosovo Force (KFOR), EULEX monitored the security situation in the vicinity of the CCPs and at selected polling and counting centers. Overall, the security situation remained calm.

In regard to the Mission's commitment related to missing persons, the EULEX Forensic Medicine Team (FMT) supported the Institute of Forensic Medicine (IFM) in searching, exhuming, examining and identifying remains of missing persons from the 1998–2000 period. The FMT supported 23 field operations, resulting in four exhumations. Moreover, EULEX continued the work on identification of missing persons, assisting in the examination and reporting of cases, including support related to the review of several hundred remains at the IFM's morgue. Overall, these efforts resulted in 25 new identifications, of which 18 were reported as missing persons, as well as in 53 reassociations to previously identified individuals. The remains of 11 individuals were handed over to the families or authorities, of which nine were reported as missing persons. EULEX furthermore organised three information sessions for family members of missing persons held in Drenas/Glogovac in September 2024, in Mitrovica North in October 2024, and in Fushë Kosovë/Kosovo Polje in December 2024.

EULEX also continued its support to Kosovo institutions in relation to international police cooperation, facilitated by the UNMIK INTERPOL LNO. The EULEX International Police Cooperation Unit facilitated the data exchange in Kosovo communication with INTERPOL, EUROPOL, and Serbia.

The Mission continued to provide operational and logistical support to the Kosovo Specialist Chambers and the Specialist Prosecutor's Office.

EULEX furthermore organized several training and workshops for its counterparts, for instance for employees of the Kosovo Ministry of Justice on drafting the 2025–2027 strategic development plan for the Ministry's Internal Inspectorate, a Basic Life Support (BLS) training to 22 KCS officers, a five-days training together with the Kosovo Justice Academy on Criminal Law and Criminal Procedure for professional associates working at the courts and prosecution offices, as well as Serbian, Albanian, and English language courses, attended by 94 KP officers. On 17 September, the Regional Center of Excellence for Women, Peace, and Security (WPS) was launched. The Mission supported the Office of the President of Kosovo in drafting its founding concept note and plans to support future activities.

Besides these activities, EULEX participated in the KFOR-led 'Golden Sabre' exercise on the integration of assets and capabilities of the three-tiered security mechanism involving KP, EULEX, and KFOR. Finally, EULEX supported the EU Election Observation Mission, the Council of Europe, and the EU Special Representative with security and transport arrangements.

Annex II

Specialist Chambers and Specialist Prosecutor's Office

The Specialist Chambers (SC) and the Specialist Prosecutor's Office (SPO) reached a number of milestones during the reporting period, including the approval of the first plea agreements before the SC, and the arrests and transfers of three individuals charged with offences against the administration of justice.

On 5 December 2024, the SPO charged Mr Hashim Thaçi with obstruction-of-justice offences, pursuant to a confirmed indictment. On the same day, the SPO arrested Mr Bashkim Smakaj, Mr Isni Kilaj and Mr Fadil Fazliu in Kosovo pursuant to arrest warrants, transfer orders and a confirmed indictment issued by a Pre-Trial Judge of the SC. In addition, Mr Hajredin Kuçi was summoned to appear before the SC. Mr Smakaj, Mr Kilaj and Mr Fazliu were transferred to the SC Detention Facilities on 6 December 2024. Initial appearances took place on 8 and 9 December 2024 during which Mr Fazliu, Mr Kilaj and Mr Kuçi pleaded not guilty while Mr Thaçi and Mr Smakaj only entered their pleas on 6 January 2025.

It is alleged that Mr Thaçi and the four other accused interfered into the main trial of war crimes and crimes against humanity against Mr Thaçi and his co-accused. Mr Thaçi is charged with three counts of obstruction of official persons in performing official duties, four counts of violating secrecy of proceedings and four counts of contempt of court. Mr Smakaj, Mr Kilaj and Mr Fazliu are charged with one count of obstruction of official persons in performing official duties and one count of contempt of court. Mr Kuçi is charged with two counts of contempt of court.

The war crimes case of the *Specialist Prosecutor v. Hashim Thaçi et al.* continued to progress expeditiously. Since the commencement of the case on 3 April 2023, the SPO has introduced the evidence of 212 witnesses, of whom 122 have testified in court. At a status conference held on 19 February 2025, the SPO confirmed that it would complete its case, as scheduled by 15 April 2025.

The four accused are charged with six counts of crimes against humanity each – persecution, imprisonment, other inhumane acts, torture, murder and enforced disappearance of persons – and four counts of war crimes – illegal or arbitrary arrest and detention, cruel treatment, torture and murder.

The Pre-Trial Judge transmitted the *Januzi et al.* case to Trial Panel I on 4 September 2024. The Trial Panel held trial preparation conferences on 7 and 8 October 2024 and decided that opening statements by the SPO and the Defence were to be delivered on 14 November 2024. The opening of the trial was thereafter adjourned following the entry of plea agreements by all three accused. These were the first plea agreements entered before the SC.

On 4 February 2025, the Trial Panel approved the plea agreements reached between the SPO and the three accused in this case, in which they admitted guilt to one charge of obstructing official persons in performing official duties, and one charge of intimidation in criminal proceedings. An initial charge of obstructing official persons in performing official duties, by serious threat, was withdrawn by the SPO on 17 December 2024, as part of the plea agreements. In line with the plea agreements, the Trial Panel sentenced Mr Shala to three years, Mr Januzi and Mr Bahtijari to two years of imprisonment with credit for time served. The accused also agreed to pay 500 Euro as reparation to the victim admitted to participate in the proceedings.

On 24 December 2024, Mr Hysni Gucati and Mr Nasim Haradinaj concluded serving their sentence of four years and three months of imprisonment following their

conviction for intimidation during criminal proceedings, violating the secrecy of proceedings through the unauthorised revelation of secret information disclosed in official proceedings, and violating the secrecy of proceedings through the unauthorised revelation of the identities and personal data of protected witnesses. Mr Gucati and Mr Haradinaj served the last year of their sentence in Kosovo following the modification of their sentence by the SC President in October and December 2023 respectively.

This is the first case before the SC that is fully closed and in which the serving of sentences has been completed.

In the war crimes case of *Specialist Prosecutor v. Pjetër Shala* the Trial Panel found the accused guilty of the war crimes of arbitrary detention, torture and murder and sentenced him to a prison sentence of 18 years on 16 July 2024. Following the filing of Mr Shala's notice of appeal, the President assigned an Appeals Panel. On 20 September 2024, a Pre-Appeal Conference was held and appeal briefs were filed.

On 29 November 2024, a Reparation Order ordered Mr Shala to pay a sum of 208,000 Euro as compensation for the physical, mental and material harm inflicted on the victims of the crimes for which he was convicted. The Shala Defence has also filed a notice of appeal against the Reparation Order on 28 January 2025.

In the finalised war crimes trial of *Specialist Prosecutor v. Salih Mustafa*, Mr Salih Mustafa is currently serving his sentence. On 16 December 2022, the Trial Panel pronounced its judgment sentencing Mr Mustafa to 26 years. Since then, the Appeals Panel reduced Mr Mustafa's sentence to 22 years on 14 December 2023, and following the Supreme Court decision of 29 July 2024, to 15 years on 10 September 2024 with credit for time served. Mr Mustafa is convicted of the war crimes of arbitrary detention, torture and murder.

On 27 September 2024, Mr Mustafa filed a referral before the Constitutional Court following the Appeals Panel's latest decision on his sentence. The President assigned the Constitutional Court Panel on 3 October 2024 to rule on the referral.

On 10 and 11 December 2024, the SC President assigned Supreme Court Panels to review requests for protection of legality filed by Mr Mustafa and the SPO challenging the Court of Appeals' decision from 10 September 2024 that imposed a new 15-year prison sentence on Mustafa.

According to the Reparation Order issued by the Trial Panel in the Mustafa case in December 2023, Mr Mustafa was ordered to pay 207,000 Euro as compensation for the harm inflicted on the eight victims of the crimes for which he was convicted. The Registrar is instructed to implement the Order while a Single Judge oversees the implementation thereof. During the reporting period, the Registrar made submissions in this regard and the Single Judge issued decisions, one of which is to instruct the Registrar to assess Mr Mustafa's current and future ability to pay the ordered compensation. Such assessment would also be essential for a possible application on behalf of the victims to the Kosovo Crime Victim Compensation Programme.

During the six-month reporting period, 2,062 filings and 657 orders and decisions were processed, 420 documents totalling 4,918 pages translated, and 2,429 items disclosed between the parties in all the cases before the SC. A total of 67 hearings took place and were streamed on the SC website in the three official languages of the court – Albanian, Serbian and English. The recordings thereof are available on the SC YouTube channel. In all, 38 witnesses provided their testimonies before the SC during the reporting period.

There are 171 participating victims in three of the four cases before the SC: eight in the case against Mr Mustafa, eight in the case against Mr Shala, 154 in the case against Mr Thaçi et al, and 1 in the case against Mr Januzi et al.

There are currently 241 persons on the publicly available List of Counsel eligible to practise before the SC. Of these persons, 114 are qualified to represent victims. The Defence teams consist of 130 persons of whom 88 are practising in the Thaçi et al. case.

On 17 September and 17 October 2024, the SC Outreach team hosted roundtables with media in Pristina, attended by Albanian and Serbian speaking journalists from Kosovo media outlets, during which SC Spokesperson briefed them on the latest developments in the trials.

The SC hosted two meetings with its Court Information Network (CIN) during the reporting period. On 9 October 2024, a meeting was held in Pristina that was attended by civil society representatives from both Kosovo and Serbia. On 12 December 2024, the SC Registrar met with CIN members online in order to provide the court's NGO partners with an update on the recent developments.

President Trendafilova travelled to Kosovo between 9 and 11 October 2024, during which she met with the SC's stakeholders, including representatives of European Union Member States and the European Union Special Representative in Kosovo, in order to provide public information about the court's mandate, administration and current activities. President Trendafilova also met with Kosovo Minister of Justice Albulena Haxhiu, to discuss matters related to the ongoing public proceedings. On 12 November 2024, President Trendafilova met with several journalists and civil society representatives from Kosovo and the region through video conference and responded to any questions regarding the work and mandate of the SC.

On 10 December 2024, the SC and the SPO hosted EU Member States and Third Contributing States at the SC premises, during which the SC and SPO Principals provided updates on the most recent developments.

The SPO continued implementing its mandate expeditiously throughout the reporting period, including by progressing its case in the trial of former Kosovo President Hashim Thaçi and his three co-accused, *Specialist Prosecutor v. Hashim Thaçi et al.*; bringing a new case of offences against the administration of justice against former President Thaçi and four others, three of whom it arrested in Kosovo, *Specialist Prosecutor v. Hashim Thaçi et al.* (administration of justice); and negotiating three guilty pleas in the case of the *Specialist Prosecutor v. Sabit Januzi et al.*

The SPO negotiated plea agreements with Mr Januzi, Mr Bahtijari and Mr Shala, whereby all three accused pleaded guilty to one count of intimidation of a witness and one count of obstruction. These were the first guilty pleas at the SC and represent the first-time in history that individuals have voluntarily admitted attempting to persuade a witness not to testify in a Kosovo war-crimes case.

Specialist Prosecutor Kimberly West visited Kosovo twice during the reporting period, in October 2024 and in December 2024.

Throughout the reporting period, the SPO continued to investigate obstruction of justice throughout the reporting period in order to maintain the integrity of proceedings, with a view to prosecuting all who intimidate or interfere with witnesses or provide financial or other support to such criminal offences.

Annex III

Composition and strength of the police component of the United Nations Interim Administration Mission in Kosovo (as at 14 March 2025)

<i>Country</i>	<i>Women</i>	<i>Men</i>	<i>Total</i>
Austria	1	–	1
Canada	–	1	1
Finland	1	–	1
Germany	–	1	1
Montenegro	1	1	2
Nepal	–	2	2
Slovenia	–	1	1
Total	3	6	9

Composition and strength of the military liaison component of the United Nations Interim Administration Mission in Kosovo (as at 14 March 2025)

<i>Country</i>	<i>Women</i>	<i>Men</i>	<i>Total</i>
Austria	–	1	1
Czechia	1	–	1
Hungary	–	1	1
Moldova	–	1	1
Poland	2	–	2
Romania	–	1	1
Slovenia	–	1	1
Türkiye	1	–	1
Total	4	5	9

